لا خسران.. في اتفاق الست مع إيران

عبدالله دوبلة

يستحق العالم أن يهدأ..اتفاقية الدول الست مع إيران بشأن برنامجها النووي من تلك الأخبار التي تبعث على الاطمئنان.

يمكن للدبلوماسية أن تساهم في الحلول للمشاكل المعقدة في العالم، لا الحرب. فقد كان الملف النووي الإيراني من أكثر الملفات الشائكة والساخنة بالفعل، التي كانت كل التوقعات حولها هي تفجير العنف في المنطقة.

لا أظن أحدا قد خسر في هذا الاتفاق، فقد حصلت إيران على حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتخفيض بعض العقوبات الاقتصادية عليها، كما حصلت الدول العظمى على تعهد إيراني بعدم الاستخدام للنووي في الأغراض العسكرية وتخفيض التخصيب إلى 5%، الذي هو بحد ذاته ضمانة لعدم الاستخدام في التسلح النووي.

لا أجد بعض المخاوف العربية والإسرائيلية مبررة، فحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق مشروع، كما أن التخصيب 5% لا يجعل منها قوة نووية أيضا، مع أن هذا لا يعني أنها قد تخلت تماما عن رغبتها القديمة تلك التي ستظل كما يبدو تحت المراقبة الدولية الصارمة.

دعونا نتفاءل، فقد حصل العالم على اتفاق سياسي مبهر، وربما خسر حربا أيضا، وما أجمل أن نخسر الحرب.

ربيع الأشجار المجدولة

أحمد الشرعبي

<،، منذ سبعينيات القرن الماضي كانت الفرص مواتية والمناخ مهيئاً لبناء مشروع ثقافي يسمح بتعبئة الموارد وتسخيرها على تنمية شعوبنا بطريقة تؤمن الإنسان من فخاخ الاستدراج ومآزق السذاجة في التلقي العاطفي لجرع التلقين وإيدلوجيات صناعة الاتتباع.

كان بوسع التيارات اليسارية والقومية والوطنية القطرية لعب دور ينتج معرفة الإشباع الذاتي وبناء القدرات الملهمة معطى الحياة وتحدياتها ولم تفعل!!

وكان بمقدور النظام السياسي العربي بشقيه (التحرري والمحافظ) خوض معاركهما الأثيرة في ميادين أخرى تفضي لطرح مفاضلات نهضوية ومعادلات قوة ومقاربات تماثل تحاكي نماذج حكم نامية عاشت نفس ظروف بلداننا خلال حقبة السبعينيات إن لم تكن أحوالها آنذاك أشد استعصاء ومواردها أكثر شحة وأمكنها تقديم مشروعاتها الثقافية وبناء تجاربها المتفوقة وتوظيف شتى المهام اللحظية في إطار الرؤى البعيدة لما يراد بلوغه لا ما تفرزه الغرائز من اعتمالات آنية.

لم تكن سباقات التطور بعيدة عن متخذي القرار العربي ولا كانت القارة الآسيوية ولا أميركا اللاتينية تشتغل على تحدي التطور من عوالم غير مرئية إذ شهد العرب ضحوات تلك البلدان وتابعوا بملء العين وفقد البصيرة مخاضا شاقا تشهده الامم الحية فبتلك البلدان المتحررة من الجاذبية المغناطينومية لقطبي الحرب الباردة ..

لم يحرك العرب ساكنا وسباقات التطور تأخذ مداها البعيد وتؤثر في الثنائية القطبية وتعيد تشكيل حركة النفوذ الدولي ..ولم يسأل النظام العربي نفسه لماذا ظلت الحماية الأميركية ضرورة إيرانية في عهد الشاه لتغدو إيران بعدئذ مصدر تهديد خارجي محتمل دون غطاء أميركي ؟

أفرزت سباقات التطور لاعبين أكثر توثبا فاتسعت رقعة الشطرنج وتغيرت قواعد اللعبة في شرقنا الجريح والعالم بينما ظلت البيادق تنتظر مواتها التلقائي بكل سخاء؟؟

واليوم تبدو ثورات الربيع إضافة جديدة إلى سفر خيباتنا القديمة لتحضر المفاضلات الرخوة بين من يعتقدها اعتداء على ثوابت الجمود ومن يبحث فيها عن مزاد سياسي ومتواليات انتقامية تعزف على جراح الضحايا بحثا عن سيستم الإرث النخبوي لفصيلة منقرضة من المستبدين.

ثم أوجه تشابه بين سبعينيات قرن مضى وما يعتور حال الأمة في راهنها المضطرب .. تشابه في المتاهة وتجانس في المواقف الانطباعية المنقسمة على تصورات ملتبسة لمثل غير مكتمل.. وما من فوارق جوهرية تفصح عن مختلف جديّ اللهم الأمن انتقال حالة الفصام من أعلى الهرم إلى أدناه.

أظن – وبعض الظن ليس إثماً بالضرورة – أن الرغبات غير المؤسسة على مشروع ثقافي أو فكرة مكتملة أنجزت ربيعاً للأشجار المجدولة على رصيف الشتاء القارس وجمعت بين عصف الفقر وإيدلوجيا العهن المنفوش لتشكل بذلك أسوأمظاهر الاستهلاك السياسي لعدالة التغيير كمتطلب شعبي ركمته ضرورات بلغت الحاجة إليها قدراً يجعل منها شرطاً للحياة وأحسب أن النظم السياسية التي رأت في ثورات الربيع نذير شؤم وعدت المساندة الأميركية لبعض أطرافها مؤشراً خطراً لم تضف شيئاً إلى سياساتها السبعينية من حيث التركيز على القشور وغض الطرف عن الجوهر ذاك أن التغيير سنة كونية تتغذى على الفطرة ومتى تعذرت سبل الإصلاح وسدت نوافذ الحكم الرشيد وأجهز الفساد على مصالح المجتمع وتغول اليأس في نفوس المواطنين فإن شرارة الثورة تبدأ من أكواخ الفقراء ولا تذكي جمرتها من موائد السياسيين أو تستورد من أورقة البيت الأبيض فالساسة العرب يوظفون الاحتجاجات الشعبية ويستثمرونها لكنهم أعجز ما يكون عن إطلاقها والحال ذاته بالنسبة للدوائر الأميركية ولئن كان ثمة من يستحق العتب فتلك النظم العربية التي امعنت الفرجة على مقدمات الربيع كما لو لم يكن لديها من الوسائل والإمكانات ما يجعل الحياة في بلداننا ربيعاً مشتركاً يثمر العدالة والرفاهية ويعزز أسس التكامل بين شعوب المنطقة العربية من ناحية وبين حكوماتها من الناحية الأخرى دون الحاجة إلى حرائق نرقب تفاقمها على أجندات التسخير والتسيير المشبوهين!!

هل فات الأوان ولم يعد في الزمن سوانح للمراجعة؟ وما الذي يلزمنا عمله ويتعين على الحكومات العربية التفكير به في ضوء مجمل الدروس الربيعية التي كاد المنلوج الأميركي يرهنها لطاعته..؟

أعود لفكرة المشروع الثقافي العربي معتقداً أن نواته الممكنة ما نتفق عليه أو بالأحرى ما نعده خطراً وتستدعي لمواجهته كل سبل ومقومات الشراكة العربية الأميركية باسم الحرب ضد الإرهاب على حين لا يلتقي العرب على رؤية موحدة تجاه مهددات الحياة دونك وعوامل المصلحة العربية المشتركة في بناء مقوماتها الكفيلة بسعادة الإنسان العربي الأكثر تعاسة في هذا العالم.

وجهة مطر

أحمد غراب

خذوا كل شيء.. واعطوني يمن

<،، قال مواطن: خذوا كل ما تريدون «المناصب والكراسي والمكاسب والمحاصصات والتسويات والمبادرات والحوارات لكن اعطوني يمن»!

ألا تلاحظون أن الحماقات فقط تكرر نفسها في التاريخ اليمني !!

هل لأشجار البن والمدرجات الزراعية ولإرادة اليمنيين التي قهرت الجبال ونحتت منها بيوتا أن تكرر نفسها ؟!

لماذا اليمن السعيد محجوب عنا؟

لأننا حاسبنا الفقير الجائع على لقمة عيشه ولم نحاسب الكبار الذين نهبوا البلد بالمليارات وطحنوا شعبها طحنا ؟!!!!

ألا يكفي ذلك سببا لكل البلاوي التي نعيشها اليوم ؟

أما سمعتم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يقول " أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ".

كيف تريد أن تحصل على دولة مستقرة وأنت لاتطبق فيها القانون؟!

كيف تريد أن يتوقف السارق عن السرقة ويده تكبره يوما عن يوم حتى يأكل في هبرة واحدة ما يجمعه المواطن في سنوات ؟!

كيف تريد أن يتوقف المعتدي عن الاعتداء والتطاول على هيبة الدولة وانت أضعف من أن تمسكه وأعجز من أن تردعه وتطبق عليه العقوبة ؟

كيف تريد أن يتوقف القاتل عن القتل وفي حريته موت وفي القصاص منه حياة ؟

إذا استمر الوضع على ما هو عليه سيأتي الوقت الذي يصبح فيه اسم ثورة مثل اسم صياد في ذهن الشعب اليمني ، واسم دولة رديف اسم العجز في ذاكرته.

لماذا اليمن السعيد غائب ؟

لأن البلد سايب والبلد السايب يعلم الفوضى والسرقة ووو ....

لو مسؤولينا سافروا الخارج وجلسوا سنة لن يشعر الشعب بغيابهم إلا من الإعلام في حين لو كلفوت يسافر أي دولة في الخارج ويجلس أسبوع فقط الشعب اليمني كله سيعرف انه سافر لأن الكهرباء لن تطفي وهذا دليل على أن المسؤولية في بلادنا خيال أكثر منها واقع زي افلام الكرتون تماما.

المسؤولية يجب أن تكون التزاما ومثابرة وجهدا وتعبا وأمانة وحملا ثقيلاً لأنك لست مسؤولاً عن نفسك فقط بل عن آلاف الناس.

وصدق الحكيم اليماني عندما قال "هناك أسئلة في القبر لا يوجد لها جواب في قوقل"

اللهم ثبتنا عند السؤال...

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

Ghurab77@gmail.com

المسؤولية الوطنية

مارب الورد

Ibb1986@hotmail.com

كل مواطن ولد على ظهر هذه البلاد مسئول عنها، وترتفع درجة المسؤولية أكثر عند الموظف العام سواء كان موظفا عاديا أو يحتل منصبا كبيرا بما في ذلك رئيس الجمهورية، وعلى قدر حدود والتزامات كل شخص تترتب واجباته.

المسؤولية الوطنية هي شعور بالانتماء للوطن واعتراف بفضله عليك، يفرض مراجعة دورية ومحاسبة منتظمة لأداء دورك تجاهه دون أن تربط الإيمان حبّه بالاستحقاقات التي تعود عليك أو تحصل عليها كحق أساسي بصفتك مواطنا لك حقوق مثلما عليك واجبات.

وهناك فرق بين حبّك لوطنك المؤرث للمسؤولية وبين حملك لذات الشعور للنظام القائم أيا كان، ذلك أن الوطن حبه دائم لا يزول وإن كان ينقص كالإيمان الذي يزداد وينقص، وهو ليس مرتبطا بمقابل أو استحقاق معين، لأنه واجب يفرضه الوجود على ترابه.

أما حبك أو بغضك للنظام فلا يعتبر مقياسا لوطنيتك أو دليلا على مدى التزامك بشروط الانتماء، أو يخرجك من دائرة الحقوق الأساسية المستحقة، وإنما هو حق يندرج ضمن حرية الرأي والتعبير والتعدد السياسي والفكري، يسمح لك بأن تعارض وتبدي وجهة نظرك دون أن يخونك أحد أو يشكك في ولائك طالما اتبعت الأصول المتعارف عليها ديمقراطيا وسياسيا.

ولقائل أن يسأل: كيف تريد من مواطن مسلوب الحرية معدوم مقومات الحياة الأساسية من ماء وغذاء وصحة ومأوى أن يكون مواطنا صالحا لوطن لم يمنحه حقوقه؟ وهذا تساؤل منطقي ومشروع يقودنا للتفريق مجددا بين النظام ممثلا بسلطات الدولة المختلفة وبين الوطن الذي هو التراب الساكن على ظهره والهواء الذي تتنفس منه وتتحرك فيه بحرية داخل الحدود الجغرافية المعروفة.

والحقيقة أن غياب فكرة المواطن المسئول هي من أسباب تخلف الشعوب العربية ورضوخها لأنظمة مستبدة فاسدة طوال عقود من الزمن، ناهيك عن أنها من أهم عوامل ضعف الولاء الوطني اهتزاز الثقة وعدم الاعتزاز بالدولة ككل، وهي الأرضية الخصبة لوجود ما يعرف بالجواسيس والعملاء، وإن كان هذا الأمر لن يغيب حتى في ظل الدولة العادلة لأن الأشرار والأخيار موجودون في كل زمان ومكان.

ما هو مفهوم الوطن لدينا؟ هل هو وظيفة إن لم أجدها كفرت به، أم مصنعا إن لم أعمل فيه لن أحترمه؟ وهل هو جهة حكومية إن لم تعطني حقوقي لن أطيعها؟ الوطن أكبر من ذلك كله ولا يمكن اختزاله بأمور كهذه أو ربطه بمصالح مادية ملموسة.

ما الفرق بيننا كعرب وبين الغرب مثلا في هذا الجانب؟ لاشك أن وجود الدولة بمؤسساتها المنتخبة من إرادة الشعب انعكست على قناعات المواطنين الذين يجدون خيرات وطنهم تعود عليهم بالعدل والمساواة في شكل حقوق سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية واجتماعية وبالتالي فلن تجد شعورا بالاحتقار لأوطانهم أو عدم رغبتهم في الاعتزاز بالهوية والجنسية حيث يرحلون ويهاجرون.

لقد تجلت هذه القناعات التي رسختها وجود دول معبّرة وملبية لرغبات مواطنيها في مسألة النضج والرقي في الخصومة السياسية بين المعارضة والحكام، ولن تجد جفافا أو تراجعا للشعور بالمسؤولية عندما يتعلق الأمر بقضية تخص بلادهم حتى لو كان المسؤول عنها من يتلو الحاكم.

على سبيل المثال لن تجد معارضا في بريطانيا يؤيد أو يختلف مع الحكومة في مسألة التدخل عسكريا في شؤون دولة أخرى من باب المصلحة الحزبية، وما إذا كان التدخل من عدمه سيؤدي إلى خسارة الحزب الحاكم في الانتخابات القادمة بسبب موقف كهذا، بل يحدد ذلك مصلحة البلاد وقد تجد معارضين للحاكم من أعضاء حزبه لمجرد أن موقف الرئيس في أمر ما لا يجلب المصلحة للبلاد وهم غير مستعدين للتفكير بمكسب حزبهم على حساب المصلحة العامة وهذا ما ينطبق على الرئيس الأمريكي باراك اوباما ومعارضة الكونجرس لقرار ضرب النظام السوري.

لذلك تكمن المشكلة في عدم وجود النظام المنبثق عن إرادة شعبه ولأجله يفكر ويعمل ويصدر القرارات المستجيبة لمطالبه، وهذا هو الذي يولد الشعور بالولاء القوي للوطن ويعزز ثقة المواطن ويجعله مشروعا صالحا ولبنة للبناء لا معولا للهدم.

ومن هنا وإن كان النظام يتحمل مسؤولية غياب الشعور المسؤول لدى المواطن لحرمانه من حقوقه وسلب حريته وانتهاك كرامته، لكن هذا لا يعني أن الوطن لا يستحق منك أن لا تكون طائعا تسمع من يحتقره دون أن توجهه إلى المكان الصحيح لتصريف غضبه.

أن تكون مواطنا مسؤولا يعني أن لا تعتدي على مصلحة عامة كالكهرباء أو أنابيب النفط أو تقطع طريقا حتى لو كانت لديك مطالب مشروعة، لأن ذلك سيلحق ضررا بحقوق آخرين وكان يجب عليك أن تعبّر عن مطلبك بأساليب مشروعة وإن لم تستجب الحكومة لذلك.

صحيح أنه لا يمكن أن ندين النتيجة قبل إدانة السبب، وأنه لا يعقل أن تلوم إنسانا ظُلم أو أخذت حقوقه ولم يستمع له أحد ولم يكترث لشكواه، لكن الصحيح أيضا هو كيف يمكن أن تتحول من مظلوم صاحب حق إلى ظالم تعتدي على أبراج الكهرباء التي يستفيد من خدماتها الكثير ولا تفرق بأن هذا حق عام، أعطاك القانون إن كنت موظفا في هذا القطاع حق الإضراب لأجل استرداد حقوقك، وإذا كان القانون لم يخولك بأكثر من ذلك فكيف تتجاوز إلى الاعتداء ودينك ينهاك عن فعل ذلك.

هل يمكن أن نبرر لجوء سائق سيارة إلى حمل السلاح وقتل شرطي المرور لمجرد أنه حرر مخالفة غير قانونية عليه؟ إن بررنا ذلك سنعممه على كل شيء والنتيجة تحويل حياتنا إلى خراب ودمار وانتقام والعيش في ظل حكم قانون الغاب وشريعة الأقوى.

أيهما أسهل أن نصبر ونناضل ولو لردح من الزمن لأجل بناء دولة مؤسسات ننتخب بإرادتنا نظام ديمقراطي حضاري أم نلجأ إلى الانتقام الشخصي لتحقيق ما نريد وتدمير أي شيء من مصالح البلاد لأن النظام القائم لم يوجد دولة ولم يحترم مواطنيه.

البعض يجد شخصا يكسر عمود إنارة دون أن يحرك ساكنا، ويرى آخرين يعبثون بالطرقات ولا يخاطبهم، بحجة أن الأمر لا يعنيه وأن الأمن هو المسؤول، حتى أصبح الشعور المسؤول منعدما عندما يكون الوطن هو المعتدى عليه أو المتضرر، بينما يكون التدخل مشروعا في الحق الخاص وكأن كل واحد لا يعنيه إلا نفسه ولا علاقة له بمحيطه أو بلده الذي يعيش فيه.

حين ترى شخصا يجلس على علم بلاده ولا تنصحه بأن هذا يمثل إهانة للعلم كرمز للبلاد وليس بصفته قطعة قماشية يمكن تعويضها، المسألة تتعلق بالمسؤولية التي تولد المبادرات الجماعية في كل المجالات..خذوا مثلا تكدس القمامة في الشوارع والحارات إلى درجة يصعب العيش في هذه الأماكن، وكل صاحب منزل لديه قناعة بأنه ملتزم بجوار بيته ولا علاقة له بالحي أو مدخل البيت الذي يسكنه.

لو أن جميع سكان الحي تداعوا واتفقوا على يوم للنظافة الجماعية دون النظر بأن كل واحد ملزم بما هو أمام منزله هل سنجد كل مخلفات القمامة هذه؟ بالتأكيد سنجد أحياء وشوارع راقية نظيفة جميلة، وقس على ذلك الخدمات الأخرى.

نريد مواطنا يفكر بمصلحته وبمصلحة الآخرين، وإيمانا بأنه مسؤول عن بلده في حدود وظيفته أو مكان تواجده، وليس باعتباره موطنا يعيش بمفرده كأنه في كوكب آخر لا يعنيه ما يحدث حوله وليس مطالبا بغير واجبات أسرته.

حزب الإصلاح ..نحو التمديد والانتخابات أيضاً

ميساء شجاع الدين

إذا كان الحزب الاشتراكي اتجه نحو المرحلة التأسيسية في وثيقته حول تنفيذ مخرجات الحوار وسوغ مختلف الأعذار للتملص من أي استحقاق انتخابي، فالأمر مختلف لدى شريكه الإصلاح في وثيقته حول تنفيذ مخرجات الحوار حيث اتجه حزب الإصلاح نحو تمديد المرحلة الانتقالية فيما لا يزيد عن عام لإتمام كتابة الدستور والإعداد للانتخابات.

يبدو حزب الإصلاح غير مصاب برهاب الانتخابات كشريكه في تحالف المشترك، حيث يبدو الاشتراكي قلقاً من إعراض الجنوب على الانتخابات وتفجر الأوضاع الأمنية في مناطق الصراع الطائفي مثل صعدة والجوف. الأهم من هذا مشكلة الحزب التنظيمية التي ربما تضعف من أدائه الانتخابي وتجعل نصيبه من المقاعد البرلمانية والمجالس المحلية أقل من حقيقة وجوده بالشارع. هذه كلها أسباب وجيهة ومدعاة للقلق لكن نتائج عدم إجراء انتخابات تظل أكثر سوءاً من كل مخاطر إجرائها. فالتوجه نحو إبقاء البلاد بدون شرعية تعود للشعب مباشرة معتمدة على التوافق السياسي النخبوي أمر يتجاوز خطورته كل تلك المخاوف الأمنية والتنظيمية التي لن تزول قريبا.

من النقاط الهامة التي ذكرها حزب الإصلاح حول الانتخابات هو ترك نسبة 30% من قائمة الترشيحات الانتخابية للمكونات الشبابية المستقلة بينما تنحصر منافسة الأحزاب على 70%، وهو مقترح مهم يفسح مجالا لهذه المكونات بالظهور والعمل خاصة إنها ذات إمكانيات متواضعة قياسا بالأحزاب مما يجعلها غير قادرة على المنافسة. لو احتفظ الإصلاح بهذا التعهد دون التراجع عنه أو الالتفاف عليه من خلال زج أسماء موالية له بصفة مستقلين وللحزب سوابقه في هذا المجال، فيكون هنا حزب الإصلاح حقق أحد أهم تطلعات الانتفاضة الشعبية لعام 2011م وساهم في استيعاب مكونها الأساسي وهو مكون الشباب المستقل ضمن العملية السياسية بما قد يجدد من دماء الحياة السياسية اليمنية المتجلطة والمصابة بأمراض الشيخوخة.

اعتبرت وثيقة حزب الإصلاح المرحلة الانتقالية ليست فقط مدة زمنية بل هي زمن ومهام، وهي فكرة صائبة كليا. لذا يطالب الحزب بتمديد المرحلة الانتقالية ضمن إطار زمني محدد سلفا وليس مفتوحا، والحزب رأيا إنه ينبغي ألا تتجاوز نهاية العام القادم، ينتهي فيها من كتابة الدستور وتحديد موعد الانتخابات. يبدو حزب الإصلاح هنا واضحا ومحددا ولا ينجر لإغراء التمديد الطويل وراء أفكار معقدة وصعبة التحقق ومخاطرها عالية مثل المرحلة التأسيسية.

نأتي هنا لضمانات تنفيذ مخرجات الحوار والتي رأى الحزب إن ضماناتها تنحصر في كتابة دستور واستكمال بناء المؤسسات الدستورية، وحتى انتهاء مرحلة بناء هذه المؤسسات يتشكل لجنة من مؤتمر الحوار الوطني لمراقبة بناء هذه المؤسسات. في الواقع اختيار أشخاص من مؤتمر الحوار الوطني دون توضيح ماهي آليات اختيارهم أمر قد يفتح باباً واسعاً للتحايل تجيده أحزابنا. لذا هذه الفكرة تحتاج لتبلور وتوضيح من الأطراف المختلفة والإصلاح تحديداً.

تبدو ورقة حزب الإصلاح مختلفة عن شريكه الحزب الاشتراكي في كثير من المسائل الجوهرية خاصة موقفه من الانتخابات، لكن يتفقان في نقطتين أساسيتين هما الحديث عن رئاسة بتفويض شعبي وهذه كلمة تحتمل الحديث عن استفتاء والتمديد لهادي. يبدو واضحاً من سطور مقترحي الحزبين إن الرغبة في التمديد للرئيس هادي محسومة لكن دون تحديد طبيعة الآلية التي يعتزمان على اتخاذها لإضفاء شرعية لبقائه في الحكم. بالتأكيد الإصلاح أكبر قوة سياسية في البلاد وإذ ما وصل لاتفاق مع شريكه الاشتراكي وبالتالي أصبح موقف أحزاب اللقاء المشترك هو التوافق على الرئيس هادي، فالمسألة بالفعل صارت شبه محسومة.

النقطة الثانية المشتركة وهي الحديث عن ضرورة التوافق من خلال تشكيل حكومة توافقية حتى بعد الانتخابات البرلمانية، وهنا تبدو فكرة التوافق صارت مخرجاً للأحزاب اليمنية، فالأحزاب الصغيرة تجد موضع قدم لها لا يتسنى عن طريق الانتخابات والأحزاب الكبيرة تجد فيها مخرجاً لإعفائها من المسؤولية بشكل كامل وتوزيع المسؤولية على الجميع. هذا مكمن خطر، فالطرف الفائز بالانتخابات يجب أن يتحمل مسؤولية المرحلة ويحاول المحافظة على موقعه من خلال الأداء الجيد في الحكومة أو الفشل وبالتالي خسارة الانتخابات، أما الاستمراء في الحكومات التوافقية ومنطق المحاصصة بين الأحزاب يعني ضياع المسؤولية وكذلك غياب المعارضة، حيث تصبح جميع القوى السياسية في موقع المسؤولية.

ورقة الإصلاح تبدو أكثر اكتمالاً ووضوحاً من ورقة الاشتراكي التي كشفت عن الكثير من المخاوف التي تسكن الحزب الاشتراكي الذي لم يعالج أزماته المتعددة والمتلاحقة. وهي ورقة تتفق مع رؤى الدول الراعية للمبادرة تحديداً الإتحاد الأوروبي التي رفضت في بيان أخير لها فكرة المرحلة التأسيسية وهي فكرة تنطوي على كثير من المخاطر للبلد على رأسها غياب شرعية واضحة لهذه المرحلة وتمديد مشاكل المرحلة الانتقالية ومصاعبها لفترة زمنية أطول دون استقرار سياسي قريب. لذا تبدو ورقة حزب الإصلاح على علاتها وثغراتها أقرب للاتجاه السليم.

الثورة ALTHAWRAH DAILY

يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر

WWW.ALTHAWRANEWS.NET

الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد

الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388